حلف الأطلنطي والثورات العربية بين الإقدام والإحجام

أ.نسيبة أشرف محمد(•)

مثّل البعد الخارجي الحاضر الغائب في الثورات العربية، فقد قامت تلك الثورات ضد نظم مستبدة تابعة للخارج[1]. وفي الوقت نفسه، كان هناك إدراك فطرى أن هذا الخارج -الذي طالما امتدت يده لسنوات طوال لتحقق مصالحه، ولو في مقابل بقاء تلك النظم الاستبدادية- لن يقف في موقف المتفرج من الثورات، بل إنه سيحاول التدخل لحماية مصالحه فيها.

وقد أثار التدخل الخارجي المباشر لحلف الأطلنطي في الثورة الليبية الكثير من الجدل حول مدى شرعية هذا التدخل، وآثاره على المعادلة الأمنية الجديدة في المنطقة، وكذلك على مستقبل الثورات العربية بشكلٍ عام. فمع بداية تدخل حلف الأطلنطي في الأزمة الليبية، ثارت أسئلة أساسية:

كيف سيؤثر التدخل العسكري للحلف في ليبيا على مستقبل الثورة الليبية؟ وما آثار وانعكاسات ذلك على الأمن القومي المصري والعربي؟ ما المحددات الخارجية للثورات العربية؟ وبمعنى آخر، هل يوجد سقف لا يمكن للدول العربية تخطيه -ولو كان ذلك في إطار جهودها للتحرر من الاستبداد واتجاهها للتحول الديمقراطي- إذا عارضت تلك الثورات مصالح حيوية للدول الكبرى؟ وهل سيشكل نمط التدخل الغربي في ليبيا أساسًا للتدخلات المستقبلية في المنطقة، بمعنى هل سيتكرر نموذج تغيير النظم الداخلية المستبدة المدعوم بائتلاف دولي تقوده الولايات المتحدة لحماية مصالح غربية معينة في تلك البلاد؟ لماذا اتجه الحلف للتدخل العسكري المباشر، بالرغم من الآثار شديدة السلبية التي خلّفها هذا التدخل في أزمات سابقة على صعيد تماسك الحلف وتقاسم الأعباء داخله وكذلك صورته السلبية في المنطقة العربية؟ لماذا لم يتدخل حلف الأطلنطي في سوريا كما تدخل في ليبيا، بالرغم من الحالة الأكثر مأساوية التي يعانيها المدنيون في سوريا؟ هل سيعود الحلف للتركيز على استخدام القوة العسكرية في شكل التدخل العسكري المباشر، بعد أن استمر لما يقرب من العقد من الزمان في التركيز على تفعيل الشراكات وتحقيق الأمن من خلال التعاون في المنطقة العربية؟

في هذا الإطار، تحاول الدراسة اختبار مقولتين رئيستين:

أولا: أن هذا التطور البارز والمهم لدور حلف الأطلنطي في المنطقة العربية في إطار الثورات العربية لم يعبر عن دور جديد للحلف في المنطقة، بقدر ما جاء امتدادًا لدور قد بدأ في التبلور في أعقاب الحرب الباردة، وتشكّل على نحوٍ واضح منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

ثانيًا: أن الحلف يتحرك في المنطقة العربية وفق منظومة من المصالح الحيوية. ومن ثم، تختلف آليات عمله في المنطقة طبقًا لما يتيح التحقيق الأمثل لتلك المصالح، وهو ما يفسر التدخل في بعض الحالات والسكوت عن حالات أخرى.

ومن ثم، فإن الدراسة سوف تعرض لمعالم هذا الدور في إطار الثورات العربية، والذي تجلى بشكلٍ أساس في التدخل

(•) مدرس مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

العسكري في ليبيا. وذلك في ضوء ارتباطه بالمفهوم الجديد للأمن الذي تبناه الحلف منذ نهاية الحرب الباردة، والذي يعكس رؤية الحلف للتهديدات الأمنية الجديدة في تلك الفترة، وما ترتب على ذلك من تبنيه مبدأ التدخل في مناطق الأزمات حتى لو كانت خارج المنطقة التقليدية لعمله؛ خوفًا من انتقال تأثير تلك التهديدات أو تطور الأزمات لتؤثر في أمن الحلف. ثم تقوم الدراسة بعد ذلك بمحاولة استخلاص آثار وتجليات هذا الدور على المنطقة العربية بشكلٍ عام.

وبالتالي، تحاول الدراسة الربط بين هذه الملامح الجديدة لدور الحلف في نطاق الثورات العربية، وبين إطار كلي أوسع من تطور أو تحول مر به الحلف منذ ما يزيد على عقدين من الزمان. ولهذا؛ فإن الدراسة ليست مجرد رصد لمؤشرات عن الجديد في دور حلف الأطلنطي في المنطقة العربية، بقدر ما تحاول تسكين هذا الملمح الجديد والمهم لدور الحلف في المنطقة، في إطار تحول ديناميكي كامل تم منذ انتهاء الحرب الباردة ليشمل أهداف حلف الأطلنطي ومهامة ونطاق دورة ومناطق اهتمامة، والتي تأتي على رأس أولوياتها المنطقة العربية.

وتتضمن الدراسة ثلاثة أجزاء رئيسة:

أولا: تطور حلف الأطلنطي بعد الحرب الباردة: توسّع الدور الخارجي والاهتمام بالمنطقة العربية.

ثانيًا: حلف الأطلنطي والثورات العربية: من التعاون والشراكة إلى التدخل العسكري في الأزمات (وستستغرق هذه الجزئية الجانب الأكبر من الدراسة).

ثالثًا: أثر تدخلات حلف الأطلنطي على المنطقة العربية.

أولا: تطور حلف الأطلنطي بعد الحرب الباردة: توسع الدور الخارجي والاهتمام بالمنطقة العربية:

تأسس حلف شمال الأطلنطي المعروف بحلف الأطلنطي في ٢٤من أبريل ١٩٤٩، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأثناء تصاعد الحرب الباردة؛ ليواجه نفوذ الاتحاد السوفيتي ومنظومته الدفاعية العسكرية – حلف وارسو.

ومع انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي كأحد القوتين العظميين، وعقب الجدال حول الحاجة إلى استمرار حلف الأطلنطي من عدمه، فقد تم الحسم لصالح استمراره، وذلك في قمة الحلف التي عُقدت بروما في نوفمبر ١٩٩١؛ نظرًا لضرورته لمواجهة مصادر تهديد جديدة للأمن الأوربي والعالمي من داخل أوروبا ومن خارجها.

وفي إطار اتفاق الأعضاء على استمراره، كان لابد من تكييف الحلف مع بيئة ما بعد الحرب الباردة، لاسيما بعد أن تفجرت المشكلات والصراعات في بلدان شرق ووسط أوروبا وأقاليم أخرى من العالم، بات يُنظر إليها على أنها تمثل تهديدًا للاستقرار في القارة الأوروبية وبالتالي لمنطقة شمال الأطلنطي. ومن هنا، بدأت المحاولات الأوروبية والأمريكية لإقرار مفهوم استراتيجي جديد للحلف تبلورت ملامحه في قمة واشنطن ١٩٩٩.

وقد أثار هذا المفهوم جدلا واسعًا داخل أروقة الحلف وبين الأوساط الخارجية. وبشكلٍ خاص، أثارت قضية توسع مهمات الحلف خارج نطاقه التقليدي وتأكيده أهمية مواجهة التهديدات الأمنية –قبل أن تتحول إلى أزمات تصعب السيطرة عليها– تساؤلات حول المدى الجغرافي والأساس الشرعي لعمليات الحلف التي يستخدم فيها القوة المسلحة دون إذنٍ صريح من مجلس الأمن(٢).

وبذلك تكون معاهدة واشنطن قد أقرت تحوُّل دور الحلف من حلف دفاعي إلى جهاز عسكري له صلاحيات التدخل في النزاعات الإقليمية داخل حدوده وخارجها. ويخول هذا الدور الجديد للحلف للمرة الأولى إدارة الأزمات على مجمل الأراضي الأوروبية وخارجها، ما يعني امتداد مهمة الحلف إلى ما وراء حدود أوروبا لتشمل الشرق الأوسط والخليج العربي وشمال وشرق ووسط آسيا.

وقد تجسد الدور الجديد لحلف الأطلنطي لأول مرة على أرض الواقع عندما تدخل عسكريًا في البوسنة عام ١٩٩٥، ثم في إقليم كوسوفا عام ١٩٩٩. ثم تلاحقت مظاهر التحول في دور حلف الأطلنطي وتمثلت في قيامه بمهام جديدة من قبيل إدارة الأزمات، وعمليات دعم وحفظ السلام، والتدخل الإنساني..إلخ. كما أن الحلف شهد أيضًا بما يسمى عملية توسيع أو تمدده عن طريق فتح باب العضوية لبلدان أوروبية تشمل أعداءه السابقين في حلف وارسو، ودول شرق ووسط أوروبا، ليصل عدد الأعضاء إلى ٢٨ دولة في أبريل ٢٠٠٩.

إلى جانب ذلك، أقام الحلف، شبكة من الشراكات مع ٢٧ دولة، فضلا عن توثيق علاقاته مع روسيا وأوكرانيا. وأنشأ عام ١٩٩٤ حوارًا متوسطيًا مع ست دول ضمن الفضاء المتوسطي لتوثيق العلاقات معها وتحسين التفاهم المتبادل مع منطقة جنوب المتوسط وتعزيز الأمن والاستقرار، كما أطلق مبادرة اسطنبول للتعاون عام ٢٠٠٤ لتأسيس علاقة تعاونية مع دول الشرق الأوسط –بصفتها منطقة اهتمام جديدة للحلف، فضلا عن أنها تتضمن مصادر تهديد جديدة لأمن الحلف، وبحكم ما بها من مصالح اقتصادية وسياسية ونفطية وأمنية مشتركة لأمن الحلف– وخاصةً الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، دعم الحلف العملية الأمريكية ضد الإرهاب الدولي، حيث تتولى قواته قيادة قوة (إيساف) في كابول، إلى جانب قيامه بتدريب قوات الجيش العراقي. واضطلع– أخيرًا– بالتدخل العسكري المباشر في ليبيا، وغيرها من المهمات التي تدلل على توسع الحلف وظيفيًا وجغرافيًا(٣).

لقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى موجة تحول ثانية في الحلف، حيث صعد تهديد الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل على رأس التهديدات الأمنية التي يواجهها، وارتبط الاهتمام المتزايد بهذين التهديدين بإدراك الحلف أهمية توسيع نطاق عمله والخروج خارج نطاق منطقته التقليدية، المنطقة الأوروأطلنطية، فيما يُعرف بتوسع الدور الخارجي لحلف الأطلنطي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ليتدخل في مناطق أخرى مثل الشرق الأوسط ووسط آسيا.

حيث مثّلت تلك المناطق في إدراك الحلف، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، مصدرًا للتهديدات الأمنية التي أصبحت تشكل أهم سمات البيئة الأمنية الدولية في القرن الحادى والعشرين، والتي يتعين على الحلف أن يتكيف مع تحولاتها؛ لكي يستمر في الاحتفاظ بأهميته في النظام الدولي الجديد. ومن ثم، فقد عكس تزايد وتوسع نطاق الدور الخارجي لعمليات ومهمات وشراكات الحلف بعد إقرار المفهوم الاستراتيجي لعام ١٩٩٩، وبشكلٍ أخص بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، عكس تنامي إدراك الحلف أهمية الدفاع عن مصالحه وقيمه ضد المناطق التي يدركها كمصدر تهديد لهما من خلال استحداث آليات مؤسسية جديدة لتحقيق الأمن مثل الحوار الأطلنطي المتوسطي مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط.

ثانيًا: حلف الأطلنطي والثورات العربية: من التعاون والشراكة إلى التدخل العسكري في الأزمات:

اختلف تعامل حلف الأطلنطي مع الثورات العربية من حالة لأخرى، حيث اقتصر تعامله مع كل من الثورة التونسية والمصرية على المراقبة والتصريحات المؤيدة لأهمية التحول الديمقراطي بعد نجاح الثورتين في الإطاحة برؤوس النظامين. فقد ذكر الأمين العام لحلف الأطلنطي أندريس فوج راسموسين أنه «اليوم، يجب علينا أن ننظر في الآفاق على المدى الطويل بالنسبة لشمال أفريقيا والشرق الأوسط. نحن نرحب ببداية التحول الديمقراطي في تونس ومصر، وهما من شركائنا المتميزين في المنطقة. لذلك؛ نحن بحاجة أن ننظر لما يمكننا أن نقدمه لهم لنساعدهم، والأعضاء الآخرين في الحوار المتوسطي، إذا رغبوا في ذلك»[٤]. كما أدلى الحلف بتصريحات مشابهة – على لسان مسئوليه– بالنسبة للثورات العربية بشكلٍ عام مفادها تأييد التحول الديمقراطي في المنطقة، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول.

وقد مثّل تعامل الحلف مع الثورة الليبية نقلة نوعية في استراتيجيته تجاه المنطقة العربية. حيث إنه وبالرغم من استحداث مهمة إدارة الأزمات في المفهوم الاستراتيجي لعام ١٩٩٩، والتي تتيح للحلف التدخل في المناطق المختلفة من العالم التي ترى قيادته أنها تمثل تهديدًا للمصالح الأمنية لدوله الأعضاء، فإن حلف الأطلنطي كان قد أولى تركيزه واهتمامه خلال العقد الماضي لبناء الشراكات الأمنية التعاونية، خاصةً مع دول المنطقة العربية، في إطار الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون. وذلك فى محاولة منه لتحسين صورته السلبية في المنطقة، وتغيير الصورة النمطية المتمثلة في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الحلف أو كونه الذراع العسكرية لها. وقد عزز الحلف من جهوده للشراكات الأمنية التعاونية في المنطقة بشكلٍ خاص في أعقاب الحرب على كل من أفغانستان والعراق والتي تسببت في الكثير من الخلافات والشقاقات بين دوله وخلّفت صورة شديدة السلبية عنه في المنطقة العربية. ومن ثم، فإن التدخل العسكري للحلف في ليبيا قد أثار الكثير من الأسئلة حول الأسباب الحقيقية التي دفعته لهذا التدخل.

ويمكن فهم الأدوار التي يقوم بها حلف الأطلنطي في منطقة الشرق الأوسط بشكلٍ عام والمنطقة العربية بشكلٍ خاص من خلال فهم الاقتراب الجديد للأمن الذي أقره بعد الحرب الباردة، والذي ارتبط بتغير التهديدات الأمنية وتغير منطقة الصراع، ما أدى إلى استحداث الحلف مهام أمنية جديدة تمثلت في: الشراكات الأمنية وإدارة الأزمات. وتنبع أدوار الحلف في المنطقة من خلفية تلك المهمتين الجديدتين.

١- اقتراب أوسع لتحقيق الأمن:

بعد أن كانت استراتيجية حلف الأطلنطي خلال الحرب الباردة تتأسس على التصدي لعدو واضح وكبير ألا وهو الاتحاد السوفيتي ومنظومة حلف وارسو، تميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بغياب ذلك العدو، فأصبحت استراتيجية حلف الأطلنطي في تلك المرحلة بلا عدو. ومن ثم، تغير المنظور والمفهوم والمنهج المتعلق بالأمن في استراتيجية حلف الأطلنطي، من المواجهة إلى التعاون لاحتواء الأزمات القائمة ومحاولة منع الأزمات المحتملة إن أمكن. في هذا الإطار، قدم المفهوم الاستراتيجي للحلف ١٩٩١ اقترابًا أكثر اتساعًا للأمن[٥].

ومن ثم، تغير المنظور والاستراتيجية التي كان الحلف يتبعها أثناء الحرب الباردة، واعتمد الحلف اقترابًا جديدًا لتحقيق الأمن عبر التعاون. في هذا الإطار، سعى الحلف صوب التعاون مع دول أوروبا كافة في جميع المجالات ذات الصلة بالأمن الأوروبي، بهدف منع الأزمات، وإذا كانت لابد أن تنشأ، التزم الحلفاء بضرورة إدارتها بشكلٍ فعال. وبالتالي، فقد اتسع نطاق السياسة الأمنية للحلف لتشمل: «الحوار، التعاون، إلى جانب الحفاظ على القدرات الدفاعية المشتركة»[٦].

في هذا الإطار، وجّه الحلف اهتمامه – وإن لم يكن بالدرجة نفسها التي أولاها لدول وسط وشرق أوروبا– إلى الوطن

العربي، وبشكل أكثر تحديدًا، فقد أولى الأعضاء الجنوبيون في الحلف اهتمامًا خاصًا إلى منطقة جنوب وشرق المتوسط. وذلك بالنظر من ناحية، للارتباط التاريخي والجغرافي بين شمال المتوسط وجنوبه، وما يتصل به من وجود مصالح استراتيجية بين المنطقتين، حيث تنتقل موارد الطاقة والعديد من المواد التجارية من الجنوب إلى الشمال عبر البحر المتوسط. ومن ناحية ثانية، بالنظر لما تحويه تلك المنطقة من مصادر لتهديد أمن الحلف تتمثل في نزاعات وصراعات عرقية وإثنية ومذهبية، إلى جانب عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تؤدي جميعًا إلى موجات من الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال عبر البحر المتوسط[٧]. ومن ثم، فقد أطلق الحلف -بضغط من الأعضاء الجنوبيين- برنامج الحوار الأطلنطي المتوسطي مع الدول العربية التي تقع جنوب المتوسط إلى جانب إسرائيل من أجل تأمين الحلف من التهديدات القادمة من حدوده الجنوبية، وبهدف: تقليل مخاطر الصراع الناشئ من سوء الفهم، بناء تفاهم متبادل وثقة متزايدة بين كل الدول الأوروبية من أجل المساعدة في إدارة الأزمات المؤثرة في أمن الحلفاء، توسع فرص الشراكة الحقيقية بين الدول الأوروبية لحل المشكلات الأمنية المشتركة[٨].

٢- الثورات العربية والتهديدات الأمنية لحلف الأطلنطي:

أ- تغير التهديدات الأمنية بعد الحرب الباردة

مع أحداث حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١، برز بشكلٍ كبير احتمال تأثير الصراعات المتفجرة خارج النطاق التقليدي للحلف على الأمن الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، فقد تبع حرب الخليج أيضًا سلسلة من الوقائع التي أثبتت أنه بينما اختفي التهديد العسكري المباشر لغرب أوروبا، ظهرت عدة أنواع من التهديدات الجديدة التي ينبغي على القادة الأوروبيين أخذها بعين الاعتبار. تتضمن تلك التهديدات من وجهة نظر الحلف: الصراعات الإثنية والدينية في أوروبا، التهديدات الجديدة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مثل: انتشار أسلحة الدمار الشامل، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب). الجدير بالذكر، أن العديد من تلك التهديدات لم تكن حديثة الظهور في تلك الفترة، لكنها اكتسبت اهتمامًا جديدًا بعد الحرب الباردة، خاصةً في ظل بروزها بصفتها التهديدات الأكثر أهمية للاستقرار والسلم الأوروبيين[٩].

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن هذا التعريف الواسع والغامض للتهديدات الأمنية والتأكيد أنها قد تنبع بشكلٍ أساس من مناطق خارج الحلف، قد ألقى بظلاله على تطور دور ومهام الحلف لمواجهة تلك التهديدات، ومدى صلاحياته للقيام بهذا الدور الجديد. فقد أعيد تعريف مهمة «الدفاع» التي طالما أكدها الحلف في جميع وثائقه الرسمية، لتشمل مدًى أوسع من التهديدات ليس فقط للأراضي، وإنما للمصالح الأمنية للدول الأعضاء. فقد أكدت التغييرات التي طرأت على طبيعة التهديدات التي واجهها أعضاء حلف الأطلنطي أنهم أصبحوا يواجهون تحديات متنوعة فيما يخص الأمن. ويختلف تنوُّع هذه التهديدات تمامًا عن الأخطار الناتجة عن الصراع التقليدي واسع النطاق أو الحرب النووية التي واجهها الحلفاء في أثناء الحرب الباردة.

ب- تغير منطقة الصراع

بالإضافة إلى التغييرات التي طرأت على طبيعة التهديدات الأمنية، تغيرت أيضًا منطقة الصراع المتوقع في المستقبل. ففي أثناء الحرب الباردة، قامت المعركة في غرب أوروبا، غير أن الفترة التي أعقبتها شهدت تحديات تهدد أمن حلف الأطلنطي. تلك التحديات غير موجودة داخل الحدود التقليدية الخاصة بالحلف، ولكنها منتشرة في العديد من الأنحاء خارج تلك الحدود. نتيجة لذلك؛ فإن التطورات التي تحدث خارج حدود حلف الأطلنطي سواء داخل أوروبا أو خارجها من المحتمل أن تؤثر في أمن الحلف. حيث لم تعد المسافات الجغرافية بين الدول عائقًا كما كانت من قبل[١٠]، الأمر الذي يزيد من مخاطر أسلحة الدمار الشامل وتداعيات الصراعات السياسية والدينية والعرقية أو الإرهاب الدولي.

يبدو مما سبق أن هناك تصورًا روَّج له حلف الأطلنطي ودوله الأعضاء مفاده أن عدم تمكنهم من مواجهة هذه التهديدات، سيؤدي إلى عدم السيطرة على اندلاع الأزمات الإقليمية، وعدم تأمين طرق المواصلات للتجارة الدولية، وهنا تستطيع الدول المارقة والجماعات الإرهابية أو الخارجة على القانون أن تسيطر على طرق المواصلات البرية والبحرية، ما يؤدي إلى انقطاع وصول الموارد الحيوية إلى الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية. في هذا السياق، ربط الحلف بين التهديدات الأمنية الجديدة والوطن العربي، بوصفه مصدرًا لمعظم تلك التهديدات من وجهة نظر الحلف وطبقًا لمفاهيمه الاستراتيجية بعد الحرب الباردة، وبصفةٍ خاصة دول جنوب وشرق المتوسط، بالنظر لإمكانية انتقال تلك التهديدات في حال تفاقمها وتحولها لأزمات إقليمية تصعب السيطرة عليها إلى دول الحلف.

جـ- هل تشكل الثورات العربية تهديدًا لأمن حلف الأطلنطي؟

حدد الحلف التهديدات التي يُتوقع أن تثيرها موجة الثورات العربية، ومن ثم يُحتمل أن يمتد تأثيرها ليصل إلى دول الحلف. فقد ذكر راسموسين في مقال بعنوان «الناتو والربيع العربي»، وفي إطار حديثه عن إمكانية استخدام الحلف للقوة العسكرية

للحفاظ على الأمن العالمي وأمن الدول الأعضاء، ذكر الآتي: «أن التحديات الأمنية التي تواجه أوروبا تشمل: النزاعات في دول الجوار، كما هو الحال في ليبيا، الإرهاب، الدول الفاشلة، التهديدات الناشئة مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل والحرب الإلكترونية. ويمكن تعريف هذه التهديدات على حدٍ سواء بتنوعها وعدم القدرة على التنبؤ بها»[١١].

كما أشار راسموسين إلى المخاطر والتهديدات الجديدة التي تؤثر في أمن الحلف ومصالح دوله الأعضاء، ومن ثم قد تستدعي تدخلا منه. وذلك في مقال بعنوان «جائعون لتحقيق الأمن: هل يستطيع حلف الأطلنطي تقديم المساعدة في الأزمات الإنسانية؟، إذ ذكر راسموسين: «أن الأحداث في ليبيا قد أوضحت لنا أننا لا نستطيع رؤية التهديدات القادمة من وراء الأفق. فقد نواجه في المستقبل أخطارًا مثل: التغيرات المناخية، ندرة المياه العذبة، زيادة سكانية واحتياج متنامٍ للغذاء. ينبغي علينا أن نكون جاهزين لأي من تلك المخاطر الأمنية»[١٢].

وتأتي تلك الرؤية للتهديدات الأمنية من جانب أمين عام الحلف متوافقة مع ما أورده المفهوم الاستراتيجي لعام ١٩٩٩، والذي حدد «المخاطر والتحديات الأمنية» التي ينبغي على الحلف الاستعداد لمواجهتها. وتشمل تحديات مثل «بيئة الشك عدم الاستقرار، التنافس العرقي والديني والنزاعات الإقليمية، وعدم بذل جهود كافية أو فشلها في الإصلاح، انتهاك حقوق الإنسان، بالإضافة لانهيار أنظمة الحكم في بعض الدول، والتي قد تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار على الصعيد المحلي وربما على الصعيد الإقليمي أيضًا، ما قد يؤدى بدوره إلى حدوث أزمات تؤثر في الاستقرار الأوروبي-الأطلسي أو تؤثر في الحلف نفسه»[١٣].

كما تتوافق رؤية الأمين العام لحلف الأطلنطي مع ما أقره الحلف في المفهوم الاستراتيجي لعام٢٠١٠، والذي توسع في تعريف التهديدات الأمنية التي ينبغي على الحلف المبادرة بالتصدي لها قبل أن تؤثر عليه لتشمل إلى جانب ما سبق: «عدم الاستقرار الإقليمي والصراعات التي تحدث في المحيط الخارجي للحلف كتهديدات أمنية مهمة، وبشكلٍ خاص بسبب إمكانية تشجيعهم على التطرف، الإرهاب، الأنشطة غير المشروعة العابرة للقوميات مثل الاتجار في الأسلحة، والمخدرات والبشر»[١٤]. كما تم تسليط الضوء على المخاطر التي تهدد التجارة الدولية، وإمدادات الطاقة وطرق مواصلاتها، والاتصالات الدولية باعتبارها تهديدات تحتاج لاهتمام خاص من جانب الحلف؛ وأنه في حالة عدم إيلائها الاهتمام الكافي، يمكنها أن تتطور إلى مشكلات حقيقية تهدد المصالح الأمنية للحلف. وأشار المفهوم إلى «القيود البيئية وتلك الخاصة بالموارد، متضمنةً: المخاطر الصحية، التغيرات المناخية، ندرة المياه، الاحتياجات المتنامية لموارد الطاقة»[١٥] بوصفها تهديدات محتملة التأثير على أمن حلف الأطلنطي[١٦].

في هذا الإطار، يبدو جليًا كيف مثّلت الثورة الليبية مصدرًا للقلق والتهديد بالنسبة إلى الحلف بالنظر لإمكانية انقطاع وصول النفط الليبي إلى الدول الأعضاء، وما يتبع ذلك من تداعيات وتحديات مباشرة لمصالح تلك الدول، والتي يمثل لها النفط الليبي أهمية كبيرة سواءً على نطاق الإنتاج أو الاحتياطي.

٣- المهام الأمنية الجديدة وتدخل حلف الأطلنطي في الثورات العربية:

أ- تغير طبيعة مهام الحلف

انعكس الإدراك الواسع لحلف الأطلنطي بالنسبة للأمن بعد الحرب الباردة على تغير طبيعة مهماته. وفقًا لذلك، أكد المفهوم الاستراتيجي لعام ١٩٩١ أن السلام والاستقرار في القارة الأوروبية أصبح يعتمد الآن على قدرة الحلف على إدارة الأزمات بشكلٍ ناجح[١٧]. وطبقًا للمفهوم الاستراتيجي، أكد الحلفاء أنه بدلاً من الاستعداد للقيام بعملية عسكرية فقط كرد فعل على الهجمات العسكرية التى تقع على أراضي الدول الأعضاء (المادتين الخامسة والسادسة من معاهدة الحلف)، فإن الحلف سوف ينجز مهمات نابعة من المخاطر التي تظهر من خارج النطاق الجغرافي التقليدي له[١٨].

ومن ثم، اكتسبت مهمات الحلف بعدًا جديدًا عندما ربط المفهوم الاستراتيجي لعام ١٩٩١ بين التهديدات الجديدة التي تنشأ في مناطق متفرقة، وربما خارج إطار منطقة عمله التقليدية، وبين مهمة الحلف في إدارة الأزمات ومحاولة العمل على منع حدوثها قبل أن تنفجر[١٩].

وقد أعاد المفهوم الاستراتيجي لعام ١٩٩٩ تأكيد الدور الخارجي للحلف، عندما أضاف مهمتين جديدتين إلى جانب المهام التقليدية المتمثلة في: تحقيق الأمن، التشاور، الردع، الدفاع. حيث أكد الحلف أنه لكي يتمكن من تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية -الأطلسية، فإن دوره يجب أن يتضمن:

١- إدارة الأزمات، حيث يبقي الحلف مستعدًا للمساهمة الجدية في منع النزاعات، والقيام بدورٍ فاعل في إدارة الأزمات.

٢- الشراكات، حيث يقوم الحلف بتشجيع الشراكات، والتعاون، والحوار على نطاق واسع مع الدول الأخرى بهدف زيادة الشفافية والثقة المتبادلة والقدرة على العمل المشترك مع التحالف.

في هذا السياق، أصبحت «إدارة الأزمة» هي المهمة الأمنية الرابعة والجديدة للحلف (المادة العاشرة)[٢٠]، ما أدى إلى إثارة العديد من التساؤلات حول دور، ونطاق عمل، ومهمات الحلف،

والتي لم تتم الإجابة عنها بشكلٍ كافٍ في مفهوم ١٩٩١، والذي ركز بكثافة على الدفاع الجماعي.

الأمر الخطير في هذا الصدد إنما هو توسع رؤية الحلف لنطاق عمله في إطار إدراكه المهمات التي ينبغي القيام بها لمواجهة التهديدات. فلم يعد التكامل الإقليمي للمنطقة الأوروبية الأطلنطية فقط هو الشيء الذي تجب الحفاظ على سلامته، ولكن أيضًا «أمنها» و«استقرارها». حيث يجب إبقاء المخاطر المحتملة «بعيدة»، والتعامل معها «في مرحلةٍ مبكرة». لكن ما يتعلق بالنطاق الجغرافي الذي ينبغي التحرك داخله وكيفية التعامل مع المخاطر في أي مرحلة مبكرة لم يكن واضحًا في الوثيقة، حتى أن بعض الأزمات ربما يحتاج أن تؤدي قوات الحلف «عمليات الرد على الأزمات»، والتي قد تكون في بعض الأحيان عاجلة وفي مناطق بعيدة عن الوطن الأم، ومنها المناطق الواقعة خارج رقعة الحلف الجغرافية بالطبع. هذه العمليات «قد تضم دولا شريكة للحلف وأخرى ليست أعضاءً فيه». ويعني هذا تحديدًا أن قوات حلف الأطلنطي «يمكن نشرها في أي مكان وزمان وحيثما تستدعي الضرورة ذلك»، لتتمكن من تنفيذ «عمليات مواجهة الأزمات خارج إطار المادة الخامسة –وهي عمليات يقودها حلف الأطلنطي ويشارك فيها شركاء الحلف ودول أخرى»[٢١].

وتعبر تلك المادة عن تحول خطير، حيث تتيح للحلف أن يتدخل في أي مكان وأي وقت يرغب فيه بذلك، دون الحاجة لأي تفويض أو شرعية سوى قرار مجلس شمال الأطلنطي.

وقد أكد المفهوم الاستراتيجي لعام ٢٠١٠ أن توفير الأمن للمنطقة الأوروبية الأطلنطية يظل أهم أولويات الحلف، فقد أشار إلى نيته الصريحة في القيام بعمليات، والتدخل في المناطق التي يرى أنها تمثل تهديدًا لأراضي وشعوب دوله الأعضاء. كما أشار المفهوم الاستراتيجي لـ«العمليات خارج النطاق» في كل من أفغانستان والبلقان، مؤكدًا أن الدروس المستفادة من تلك العمليات سوف تُشكل أساس التطوير المستقبلي لـ«اقتراب سياسي، مدني، وعسكري شامل»، من أجل أن يكون الحلف قادرًا على أداء المهمات الخاصة بإدارة الأزمات، بل منعها، وإعادة البناء والاستقرار بعد حدوث الصراعات»[٢٢].

وتشكل الحالة الليبية تجسيدًا مباشرًا وواضحًا لمهمة الحلف الخاصة بإدارة الأزمات، وذلك في ظل ما شكّله انهيار نظام الحكم في ليبيا، والقلق من حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وانقطاع تدفق النفط الليبي لدول الحلف، وما يمكن أن يسببه ذلك من تهديد لمصالحها الأمنية.

كما أصبحت «الشراكات الأمنية التعاونية» مع الدول غير الأعضاء في الحلف هي المهمة الأمنية الخامسة لحلف الأطلنطي.

في هذا الإطار، تمثلت المهمة الخامسة والجديدة للحلف في بناء الشراكات الأمنية والحوارات الهادفة إلى مد وتوسيع منطقة الأمن والاستقرار داخل أوروبا، وذلك بوصفه نوعًا من رد الفعل على الفراغ المتولد من التهديد السوفيتي. حيث أنشأ الحلف هياكل تعاونية للتواصل مع أعدائه السابقين، متضمنة آلية تدريجية للانضمام لعضوية الحلف ودمج جيوش الشركاء الجدد في عمليات إدارة الأزمة في القارة الأوروبية. كما ضمت آليات التعاون: إنشاء مؤسسات وآليات جديدة مثل مجلس تعاون شمال الأطلسي، برنامج الشراكة من أجل السلام، المجلس المشترك الدائم لحلف الأطلنطي –روسيا، مجلس التعاون بين حلف الأطلنطي–أوكرانيا. وذلك استجابة لتهديد الصراعات العرقية والطائفية المحتمل ظهوره بشكلٍ كبير في منطقة شرق ووسط أوروبا. كذلك، شملت آليات الحوار؛ مبادرة الحوار الأطلنطي المتوسطي الذي أنشأه الحلف عام ١٩٩٥ مع خمس دول عربية في جنوب البحر المتوسط إلى جانب إسرائيل؛ وذلك باعتبار المنطقة الجنوبية للحلف –من وجهة نظر قادته– مصدرًا جديدًا للتهديدات الجديدة ممثلة فى: انتشار أسلحة الدمار الشامل، الهجرة غير الشرعية، انقطاع وصول الموارد الحيوية، وغيرها من التهديدات التي جعلت من منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط تقع ضمن نطاق قوس الأزمات المؤثر على أمن الحلفاء.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن استراتيجية حلف الأطلنطي لتحقيق الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة قد ارتكزت على جانبين أساسيين. فمن ناحية، ارتكزت على مهمات وعمليات جديدة في المناطق التي تمثل تهديدًا للمصالح الأمنية لدول الحلف، والتي لا ترتبط بالضرورة بالمنطقة الأوروأطلنطية، كما تستلزم تباعًا تكييف هيكل قوات الحلف لتكون أكثر مرونة وقابلية للحركة والعمل في أماكن بعيدة. ومن ناحية أخرى، تعتمد تلك الاستراتيجية على عقد الحوارات والشراكات الأمنية والسياسية مع المناطق والبلدان التي ينبع منها التهديد، والتي يصعب على الحلف احتواؤها والقضاء عليها بالأساليب العسكرية التقليدية في ظل البيئة الدولية الجديدة التي تتسم بتعدد وغموض مصادر التهديد.

ب- تدخل حلف الأطلنطي في الأزمة الليبية

بدأ التدخل الخارجي في ليبيا في ٢٣ من مارس ٢٠١١ من خلال عمليات عسكرية لحلف الأطلنطي لوضع قراري مجلس الأمن الدولي رقمي ١٩٧٠ و١٩٧٣ موضع التنفيذ، وهما القراران الصادران بشأن ما وُصف «بالحرب الأهلية الليبية»، وذلك بهدف «حماية المواطنين الليبيين المدنيين والمناطق المدنية». حيث اشتمل مضمون القرارين على: إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، حظر الأسلحة والسفر، تجميد

الأصول الليبية في الدول الغربية، إقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية. وذلك بالإضافة إلى قرار الجامعة العربية رقم ٧٢٩٨ بتاريخ ٢ مارس ٢٠١١ بشأن الطلب من مجلس الأمن: تحمل مسئولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، إقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف. وبموجب تلك القرارات، تم تفويض حلف الأطلنطي لاستخدام «مختلف الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين الليبيين»[٢٣].

وقد حدد الحلف ثلاثة أهداف عسكرية لعمليته في ليبيا، والتي أطلق عليها «الحامي الموحد»، حيث تمثلت تلك الأهداف كما حددها الأمين العام للحلف أندريس راسموسين- في الآتي: نهاية كاملة لجميع الهجمات ضد المدنيين، انسحاب قوات معمر القذافي إلى قواعدها وثكناتها، وصول المساعدات الإنسانية فورًا ودون شرط أو قيد إلى المحتاجين[٢٤].

وفي آخر أكتوبر ٢٠١١، قرر مجلس الأمن الدولي بالإجماع إنهاء التفويض الخاص بفرض منطقة الحظر الجوي فوق ليبيا اعتبارًا من ٣١ أكتوبر. وبالفعل قام الحلف في التاريخ المحدد بإنهاء «عملية الحامي الموحد» التي قادها في ليبيا على مدار سبعة أشهر[٢٥]. وقد اشتملت عمليات الحلف على ٢٦ ألف طلعة جوية ودوريات بحرية على مدار الساعة، علمًا أن الطائرات الأمريكية نفذت ربعها. وتمسك الحلف بقراره إنهاء العملية، على الرغم من دعوة المجلس الوطني الانتقالي له إلى إبقائها حتى نهاية العام، دافعًا بأنه لا يتوقع أن يلعب دورًا كبيرًا بعد الحرب، غير أنه قد يساعد في الانتقال إلى الديمقراطية من خلال المساعدة في إصلاح قطاع الأمن.

وقد أثار تدخل حلف الأطلنطي في ليبيا جدلا كبيرًا. فمن ناحية، بالغت التصريحات الرسمية الصادرة عن الحلف في تصوير النتائج الإيجابية للعملية ومدى نجاحها، حيث وصف الأمين العام لحلف الأطلنطي راسموسين العملية بأنها «من أنجح العمليات» في تاريخ الحلف، وقال «أنا فخور جدًا بما حققناه مع شركائنا، بما في ذلك العديد من دول هذه المنطقة. لقد منعت قوات جيشنا المجزرة، وأنقذنا عددًا لا يحُصى من الأرواح، وخلقنا الظروف الملائمة لشعب ليبيا لتحديد مستقبله. لقد قمنا بشن عملية معقدة بسرعة غير مسبوقة، حظيت بأكبر قدر من الرعاية، وعملنا بشكلٍ سريع ومرن وفعال ودقيق بالتعاون الوثيق مع مجموعة واسعة من الشركاء الدوليين والإقليميين»[٢٦]. ومن ناحية ثانية، فقد أثارت تلك العملية تساؤلات بين المحللين والمتابعين حول الأسباب الحقيقية التي دفعت الحلف إلى التدخل العسكري في ليبيا، بالرغم من الصورة السلبية التي يعانيها، والتي دفعته إلى عدم المشاركة المباشرة في الأزمات العربية التي حدثت في المنطقة خلال فترة قبل الثورات العربية[٢٧]. ففي حين صمتت الأنظمة العربية عن هذا الأمر، فقد سادت في الدوائر الأكاديمية العربية حالة من الشك في دوافع الحلف من وراء تلك العملية، ومن ثم القلق من آثارها المستقبلية بشكلٍ عام. وفي هذا الصدد، يذكر فهمي هويدي أن «ليبيا المحمية بقوات حلف الناتو والخاضعة لوصاية الأمم المتحدة، ليست تلك التي تمنيناها بعد زوال كابوس الأخ العقيد. ذلك أنه ما خطر لنا أن تستبدل شرًا بشر، وأن نتخلص من ولاية القذافي لنركن إلى ولاية حلف الناتو، وإلا صرنا كمن خرج من حفرة ليقع في بئر. وإذا كان سوء ظننا بالقذافي مقطوعًا به، فإن حلف الناتو ليس فوق الشبهة، يكفي أنه إحدى الأذرع العسكرية للسياسة الأمريكية»[٢٨].

جـ- الوجود الأطلسي في ليبيا بعد القذافي

أثناء العملية العسكرية لحلف الأطلنطي في ليبيا، سادت الكتابات العربية العديد من التوقعات والتكهنات حول مستقبل وجود حلف الأطلنطي في ليبيا بشكلٍ خاص وفي المنطقة العربية بشكلٍ عام. وقد تنوعت تلك التوقعات في مجملها ما بين استغلال الحلف مسألة التدخل لاعتبارات إنسانية من أجل تحقيق مطامع استعمارية لتشمل إمكانية تقسيم ليبيا، ونشر قوات لحفظ السلام تكون مقدمة لأمور كتلك التي حدثت في حالتي العراق وأفغانستان، والوجود غير المباشر من خلال تقديم الأمن الناعم في شكل بناء المؤسسات الأمنية.

وفي ٢٧ من أكتوبر ٢٠١١، تم الإعلان عن تشكيل تحالف دولي جديد منبثق عن حلف الأطلنطي في قطر، يضم ١٣ دولة بينها الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا. وقد تم الاتفاق على تشكيل ذلك التحالف الذي ستتولى قطر قيادته أثناء انعقاد مؤتمر «أصدقاء ليبيا» الذي عقُد بمدينة الدوحة يوم ٢٦ من أكتوبر، ونوقش فيه الوضع في ليبيا بعد انتهاء دور الحلف يوم ٣١ من الشهر نفسه. وكان السيد مصطفى عبد الجليل -رئيس المجلس الانتقالي الليبي -قد دعا أثناء المؤتمر إلى الإبقاء على دور الحلف لمزيد من الوقت. وقال في هذا الصدد «إن ليبيا مازالت بحاجة إلى معونة الأصدقاء لمساعدتها في تأمين حدودها، خدمةً لها وخدمةً لدول الجوار، وخدمةً كذلك لدول الجنوب الأوروبي»[٢٩].

كما نُشرت أيضًا تصريحات لرئيس الأركان القطري قال فيها إن التحالف الجديد سيتولى تقديم الدعم للليبيين في مجال التدريب وجمع السلاح عقب انتهاء مهمة قوات حلف الأطلنطي. وأضاف أن الدور الذي سيقوم به التحالف سوف يمارَس دون إرسال قوات لحفظ الأمن في ليبيا، حيث تشمل مهماته: بناء المؤسسات العسكرية الليبية، ترتيب إدخال الثوار في هذه

المنظومة. وفى شرح الدوافع التي دعت رئيس المجلس الانتقالي الليبي إلى الإبقاء على دور الحلف قال وزير الدفاع الليبي إن ثمة أوضاعًا تستدعي ذلك، حيث إن النظام الجديد مطالب بالتصدي للطابور الخامس والمرتزقة القادمين من الخارج، وبوقف تسرب الهجرة غير الشرعية التي تؤرق منطقة البحر المتوسط. كما أن النظام الجديد ليس مطمئنًا تمامًا إلى ما يمكن أن تشكله الخلايا النائمة التابعة للنظام السابق والتي تتمثل في بقايا اللجان الثورية التي شكلها. وإلى جانب هذا كله، فإن ليبيا بحاجة إلى تأمين حدودها مع جيرانها، لتجنب أي تداعيات يمكن أن تترتب على انهيار المنظومة الأمنية وانفراط عقدها[٣٠].

وتأتي تلك التصريحات متوافقة مع ما ذكره الأمين العام لحلف الأطلنطي راسموسين عندما ذكر أن «الرئيس أوباما قد أعلن بالفعل عن سياسة بعيدة المدى لدعم الإصلاحات الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. ويمكن لمنظمة حلف الأطلنطي أن تقدم مساهمة فريدة من نوعها. فقد قام كثير من حلفائها بإصلاحات مطلوبة بعد الثورات الخاصة بهم لمدة أكثر من ٢٠ عامًا، ولديهم ثروة من الخبرات التي يمكن تشاركها. وسوف تكون المؤسسات الدفاعية والأمنية الحديثة –التي هي مسئولة بالكامل أمام السلطات المنتخبة ديمقراطيًا– سوف تكون أولوية الإصلاح الحيوية في ليبيا وبلدان أخرى كثيرة في المنطقة». وهو ما يعني أن الوجود الأطلسي في ليبيا قد يأخذ شكلا غير مباشر من خلال بناء المؤسسات الأمنية. وقد قام الحلف بالفعل من قبل بما يُطلَق عليه «عملية إصلاح الأجهزة الأمنية والدفاعية» في العراق وأفغانستان. ومن ثم، تبدو الظروف مواتية –خاصةً في ظل عدم وجود جيش نظامي في ليبيا– لتكرار التجربتين العراقية والأفغانية، ما يسمح لحلف الأطلنطي بممارسة نفوذ وتأثير قوي في ليبيا والمنطقة العربية بشكلٍ عام.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد أعلن الحلف عن نيته ضم ليبيا إلى الحوار المتوسطي، ما يتيح تحكمًا تامًا لحلف الأطلنطي في منطقة جنوب المتوسط وإحكام السيطرة على الساحل الجنوب متوسطي؛ حيث إنه من المعروف أن ليبيا كانت هي الدول الوحيدة غير المنضمة للحوار على ساحل جنوب المتوسط. فقد ذكر راسموسين– الأمين العام لحلف الأطلنطي– في مقال له بعنوان «الناتو بعد ليبيا»، «أن الربيع العربي قد أظهر أهمية تكثيف الحوار السياسي. منظمة حلف شمال الأطلسي لديها بالفعل أطر الشراكة التي تجمع ٢٨ من الأعضاء مع العديد من دول المنطقة: لدينا حوار البحر الأبيض المتوسط -مع الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، موريتانيا، المغرب، تونس، ومبادرة اسطنبول للتعاون، لدينا مع البحرين وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة. وهي تشكل أساسًا ممتازًا لبحث المخاوف الأمنية المشتركة، وتطوير استجابات مشتركة، وبناء الثقة الدائم بين طرفينا. ونحن منفتحون ومستعدون لتشمل دولا أخرى. وسيكون انضمام ليبيا الديمقراطية شريكًا جديدًا موضع ترحيب من الحلف»[٣١].

ومن خلال ما سبق ذكره، تتضح معالم المخطط الغربي في إحكام السيطرة على ليبيا سياسيًا وأمنيًا بل اقتصاديًا من خلال تنافس ومشاركة الدول الكبرى في جهود إعادة الإعمار في ليبيا.

وفي ضوء القراءة في تطور التدخل الخارجي لحلف الأطلنطي في الثورة الليبية، يمكن إيراد الملاحظات التالية:

أولا: يثير التحالف الدولي الذي تم الإعلان عن تشكيله شكوكًا حول الأهداف الحقيقية وراء إنشائه والآثار التي يرتبها في ليبيا والمنطقة العربية بشكلٍ عام. حيث إن مساعدة النظام الجديد في التدريب، وجمع السلاح لا تحتاج إلى إقامة تحالف دولي يضم ١٣ بلدًا. كما أن تشكيل التحالف برئاسة قطر وعضوية دول أخرى بينها الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا، يعيد إلى الأذهان صورة التحالف الذي أقامته الولايات المتحدة في أفغانستان، وأثناء تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، حيث كان التحالف مجرد واجهة، في حين أن الدور الأساس قامت به الولايات المتحدة من وراء الستار. وإذا ما لوحظ أن قطر تتولى رئاسة التحالف من الناحية الشكلية، وأن دولا كبرى مثل أمريكا وإنجلترا وفرنسا تعمل تحت تلك الرئاسة، فإن ذلك لا يفسَّر إلا بأمرين، أولهما، أن الولايات المتحدة أرادت أن تقف وراء واجهة عربية، لكي تتجنب نقمة الرأي العام العربي المتوجس والحساس من التدخل الغربي[٣٢]. والثاني، أن قطر الدولة الرئيسة التي ستتولى –ربما مع دول خليجية أخرى– تمويل ذلك التحالف وتغطية تكلفة مهماته على الأراضي الليبية.

ما يزيد من الشكوك والقلق بشأن هذا التحالف هو أن الدول الكبرى الثلاث التي سارعت إلى مساندة المجلس الانتقالي الليبي، وكان لها دورها في تحريك قوات حلف الأطلنطي، لم تفعل كل ذلك بلا مقابل، ولكنها تنتظر الآن مقابل ما قدمته. من ناحية ثانية، فإن مكتب الأمين العام للأمم المتحدة درس في وقتٍ مبكر، قبل أكثر من ثلاثة أشهر، ترتيبات إقامة النظام الجديد في ليبيا والدور المنوط بحلف الأطلنطي والأمم المتحدة في ذلك بعد انتهاء العمليات العسكرية. وهو ما يعتبره البعض عودةً إلى وضع ليبيا تحت الوصاية الدولية[٣٣].

من ناحية أخيرة، فإن غياب الجامعة العربية عن اجتماع «أصدقاء ليبيا»، وكذلك غياب مصر الدولة العربية الأكبر، التي تُعَدُّ ليبيا عمقًا استراتيجيًا لها على نحو استقرارها ضمن

معطيات الأمن القومي المصري، لهو أمر يعزز من تلك الشكوك حول محاولة إحكام السيطرة الغربية على ليبيا بقيادة عربية شكلية متحيزة للغرب[٣٤].

ثانيًا: أصبحت الشكوك المثارة حول اعتبار تدخل الحلف في الحالة الليبية سابقة يمكن تكرارها في المنطقة العربية في محل تأكيد، وذلك بالنظر لعدة اعتبارات مهمة. فمن ناحية، يعبر تدخل الحلف في ليبيا عن تفعيل جانب أساس من الاقتراب الجديد للحلف في تحقيق الأمن، والذي تعتبر مهمة إدارة الأزمات ركنًا رئيسًا فيه. ومن ناحية ثانية، أيدت تصريحات قادة الحلف هذا السيناريو. فعلى سبيل المثال، أعلن الأمين العام لحلف الأطلنطي راسموسين أن «ليبيا يمكن أن تكون بمثابة دعوة للاستيقاظ، ولكن هذه المهمة يجب أن تليها مهمات أخرى، فقد كشفت البعثة في ليبيا عن حقائق مهمة حول التدخل العسكري اليوم من أهمها: إيصال رسالة لأولئك الذين ادّعوا أن أفغانستان ستكون هي المهمة الأخيرة لحلف شمال الأطلسي خارج منطقة عمله التقليدية، فقد بينت المهمة في ليبيا أن عدم القدرة على التنبؤ هو جوهر الأمن»[٣٥]. وفي إطار تقييمه لعملية «الحامي الموحد» في ليبيا، ذكر راسموسين أن «قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣ هو قرار تاريخي. وهو أول قرار من مجلس الأمن يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين. وفي ليبيا، يعمل حلف شمال الأطلنطي في قلب من جهد دولي واسع لتحويل مفهوم الأمم المتحدة من «مسؤولية الحماية» إلى واقع ملموس. وعلينا مسؤولية أخلاقية تحتم على الناتو أن يكون جاهزًا للرد على دعوات مماثلة من الأمم المتحدة في المستقبل»[٣٦]. ومن ناحيةٍ ثالثة، يمكن تكرار التدخل في أزمات المنطقة في المستقبل القريب في ظل استمرار الثورات العربية، وعدم الاستقرار الذي يشوب المحيط الخارجي للحلف. ويؤكد هذا ما نص عليه المفهوم الاستراتيجي لحلف الأطلنطي ٢٠١٠، والذي توسع في تعريف التهديدات الأمنية التي ينبغي على الحلف المبادرة بالتصدي لها قبل أن تؤثر فيه لتشمل -كما سبق التوضيح-: عدم الاستقرار الإقليمي، الصراعات التي تحدث في المحيط الخارجي للحلف، المخاطر التي تهدد التجارة الدولية، إمدادات الطاقة وطرق مواصلاتها، الاتصالات الدولية، القيود البيئية وتلك الخاصة بالموارد متضمنةً المخاطر الصحية والتغيرات المناخية وندرة المياه والاحتياجات المتنامية لموارد الطاقة[٣٧]. وهو الأمر الذي قد يسمح لحلف الأطلنطي بالتدخل في قضايا ومشكلات مثل مشكلة حوض النيل، أو في دول عربية أخرى تمر بـ«حالة عدم استقرار» مما يمكن أن يرى فيه الحلف تهديدًا لأمنه.

ثالثًا: أوضحت الحالة الليبية أن الأداة العسكرية تظل هي الأداة الرئيسة في استراتيجية الحلف. فبالرغم من محاولات الحلف المستمرة للتركيز على أدوات القوة الناعمة والشراكات التعاونية مع دول المنطقة طوال العقد الماضي، محاولةً منه لتحسين صورته في المنطقة وتمييز نفسه عن السياسة الأمريكية ونفي ما يتردد بشأن كونه الذراع العسكرية لمشروع الهيمنة الأمريكي، فإن تدخل الحلف في ليبيا أثبت أنه إذا تعرضت المصالح الحيوية لدول الحلف للخطر، فإنه يتدخل بالوسيلة التي يراها مناسبة لحماية تلك المصالح. في هذا السياق، صرح الأمين العام لحلف الأطلنطي راسموسين بأن «القوة العسكرية لا تزال مهمة في الجغرافيا السياسية للقرن الحادي والعشرين... إنه لن يكون كافيًا الاعتماد فقط على القوة الناعمة. لا أحد يدافع عن العودة إلى دبلوماسية البوارج في القرن التاسع عشر. ولكن في بيئة من عدم إمكانية التنبؤ، يمكن للقوة الصلبة أن تتيح السلام. هذا تمامًا كما أن وجود ضابط شرطة يردع اللص، ويمكن لاستخدام القوة العسكرية أن يساعد في منع التهديدات، وفي الحالات القصوى، التقليل من تلك التهديدات، وكذلك يمكن في نهاية المطاف فتح الطريق لحلول سياسية. وقد أكدت الأحداث في ليبيا أنه وبالرغم من أن النهج العسكري لا يمكنه حل الصراع من تلقاء نفسه، فإنه يمثل أداة ضرورية ضمن جهد سياسي أوسع. إن أوروبا بحاجة لبناء سلسلة متصلة من القوة الصلبة والناعمة حتى تتمكن من الاستجابة لمجموعة كاملة من الأزمات والتهديدات»[٣٨].

د- هل يتدخل حلف الأطلنطي في سوريا؟

بعد انتهاء العملية العسكرية لحلف الأطلنطي في ليبيا، ومع تصاعد القمع الوحشي للثورة السورية، ثار الكثير من الجدل بل المطالبات أحيانًا بالتدخل الدولي لوقف آلة القتل التي يوظفها النظام السوري ضد الثورة الشعبية السورية، وسط توقعات بأن يتدخل الحلف في سوريا بسبب تشابه الظروف والأسباب المعلنة التي تدخل من أجلها في ليبيا ألا وهي «حماية المدنيين»، بل إن الأوضاع أكثر سوءًا في الحالة السورية.

وقد زادت تلك التوقعات عقب تصريحات دميتري روجوزين – ممثل روسيا الاتحادية في حلف شمال الأطلنطي- بأن الحلف بدأ في التخطيط لعملية عسكرية ضد سوريا. وأضاف روجوزين في حديث لصحيفة «أزفيستيا» الروسية أن موسكو سوف تقف في مواجهة استخدام القوة ضد سوريا كما عارضت استخدامها في ليبيا. وقال روجوزين في معرض رده على سؤال حول تصريحات الأمين العام لحلف الأطلنطي راسموسين الذي قال «إن الظروف لم تنشأ بعدُ في سوريا ليبدأ الأطلنطي عملية عسكرية» بأن هذا التصريح يعني أنه يجري التخطيط للعملية، التي من شأنها أن تكون نهاية منطقية للعمليات العسكرية والإعلامية التي قامت وتقوم بها بعض الدول الغربية في شمال أفريقيا[٣٩].

في مقابل ذلك، نفى الحلف على لسان مسئوليه -في أكثر من مناسبة- اعتزامه التدخل في سوريا، حيث قال راسموسين

«إن الحلف لا يعتزم التدخل في سوريا حتى في حالة صدور تفويض من الأمم المتحدة»[٤٠]. كما نفى إمكانية تقديم أي إمدادات أو مؤن لدعم «ممرات إنسانية» مقترحة لنقل مواد الإغاثة للبلدات والمدن التي تعاني القمع الوحشي من النظام السوري. وأرجع السبب في ذلك إلى أن الحالة السورية تفتقر للشروط الأساسية التي دفعت الحلف للتدخل في ليبيا، والتي تتمثل في توافر المرجعية الدولية – (متمثلة في تفويض مجلس الأمن) والدعم الإقليمي القوي (متجسدًا في موافقة جامعة الدول العربية على التدخل).

ففي مقاله بعنوان «الناتو والربيع العربي»، يذكر راسموسين «وقد يسأل البعض: لماذا تدخلت منظمة حلف شمال الأطلسي في ليبيا ولكن ليس في مكان آخر، ولاسيما في سوريا؟ إجابتي واضحة، لقد اتخذنا إجراءات في ليبيا لأن لدينا تفويضًا قويًا من مجلس الأمن، ودعمًا قويًا من البلدان في المنطقة. وكان ذلك مزيجًا فريدًا من نوعه، لم نره في مكان آخر». كما ذكر راسموسين أن «سوريا مجتمع مختلف.. إنه أكثر تعقيدًا من الناحية العرقية والسياسية والدينية. ولذلك السبب أعتقد بالفعل أنه لا بد من إيجاد حل إقليمي»[٤١].

وتثير تلك التصريحات شكوكًا قوية حول الأسباب الحقيقية التي يختار حلف الأطلنطي على أساسها الحالات التي تستدعي منه التدخل في أزمات معينة أو حماية المدنيين. حيث يؤكد التدخل الانتقائي للحلف في مناطق محددة الاعتقاد بأنه يتدخل فقط لحماية مصالح أعضائه. وبنظرة أولية للأسباب التي دفعت الغرب للتدخل في ليبيا والامتناع عن التدخل في سوريا، يمكن القول –وبمنطق المصالح– إن النفط موجود في ليبيا وليس موجودًا في سوريا.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن فهم حرص الغرب على عدم ضرب سوريا عسكريًا أو تفكيكها في ضوء الخوف من إيصال المنطقة لحالة تفكيك طائفي وحرب طائفية قد تنتقل إلى لبنان التي يحرص الغرب علي بقائها قطعة واحدة ويخشى من سيطرة حزب الله عليها لو وقعت حرب كبيرة هناك. وقد أشارت لهذا صحيفة «نيويورك تايمز» عندما حذرت من أن سقوط النظام السوري قد يكون له تداعيات خطيرة داخليًا وخارجيًا؛ لأن سقوطه يؤدي، إلى تفجر الحرب الأهلية مثلما حدث في العراق، خاصة أن سوريا يتواجد بها عرقيات وأقليات دينية مختلفة تسعى كل منهما للوصول للسلطة، وقد تمتد هذه الفوضى بسهولة إلى لبنان المجاورة. وقالت الصحيفة: «إن سقوط نظام الرئيس بشار الأسد يمكن أن يكون له عواقب خطيرة جدًا، وربما أكثر مما في أي من الثورات التي شوهدت حتى الآن في الشرق الأوسط. فعلى عكس مصر وتونس، سوريا موطن لعدد كبير من الأقليات الدينية والعرقية، ويخشى كثيرون من أن نهاية عائلة الأسد، التي استمرت في الحكم ٤٠ عامًا، يمكن أن تطلق العنان لعمليات قتل انتقامية ووحشية للوصول للسلطة، ويمكن أن تمتد هذه الفوضى بسهولة عبر الحدود، أي إلى لبنان».

وعلى الصعيد الإقليمي والدولي، لا يمكن تجاهل أن سوريا لها حلفاء في الملعب العالمي، مثل روسيا والصين ومن قبلهما إيران، فقد أرسلت كل من روسيا والصين مبعوثين إلى دمشق لتعزيز موقفها. وكلاهما صوَّت ضد قرار في مجلس الأمن الدولي الذي يدين انتهاكات الأسد لحقوق الإنسان، ظاهريًا لأنهما لم يريدا أن تحقق أي جهة في سجليهما في الشيشان والتبت. كما أن روسيا هي الأكثر تصميمًا، ذلك أنها بعد أن فقدت معظم حلفائها الشرق أوسطيين، فإنها مصممة على الاحتفاظ بسوريا، التي توجد فيها قاعدتها البحرية الوحيدة في الشرق الأوسط. كما أن ١٠٪ من صادرات موسكو من الأسلحة التي تقدر بـ ٣.٨ مليار دولار تذهب إلى سوريا، والاستثمار الروسي في البنية التحتية السورية، وفي الطاقة والسياحة يقدر بـ٢٠ مليار دولار. وأرسلت إيران الأسبوع الماضي سفينتين حربيتين إلى المتوسط لترسوا في ميناء «طرطوس» السوري الذي ينشغل فيه ٦٠٠ من الفنيين الروس بتحديث القاعدة البحرية الروسية. وحتى إذا كان «الأسد» منعزلا عن الجامعة العربية فهو يحتمي بإيران التي تسيطر على العراق، وتخوض مواجهات من اجل تعزيز الهيمنة الشيعية في المنطقة، وتعتبر ان الأسد –الذي تنتمي عائلته إلى الطائفة العلوية الشيعية وتحكم الأغلبية السنية في سوريا– حليفا مهم، فهو يوفر لهم الطريق إلى «حزب الله»، التنظيم الشيعي الذي يرهب إسرائيل في لبنان.

بالتالي، يمكن القول إن هناك أكثر من سبب لعدم قيام الناتو بتنفيذ ضربات عسكرية ضد سوريا كما فعل في ليبيا؛ لأن معيار المصلحة هنا يتطلب عدم دفع النظام للقيام بأعمال قد تضر بالمصالح الغربية ومصالح أمريكا مثل إشعال حرب مع إسرائيل تكون بمثابة مغامرة للنظام قبل سقوطه النهائي، أو نقل الصراع إلى لبنان في صورة حرب طائفية شرسة تضر بمصالح الغرب وفرنسا تحديدًا، أو لتجنب حرب بالوكالة بين الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة من ناحية، وروسيا بشكل أساسي من ناحية أخرى.

ثالثًا: أثر تدخلات حلف الأطلنطي على المنطقة العربية:

نستطيع أن نستخلص مما سبق أن تدخل حلف الأطلنطي في ليبيا لا تعبر عنه الأهداف المعلنة والمتمثلة في حماية المدنيين. فإذا كان هدف الحلف حقًا هو حماية الشعب الليبي، فما الذي دفعه إلى تدمير البنية التحتية الليبية[٤٢]؟ بالإضافة إلى ذلك، فإن أداء وتعامل حلف الأطلنطي مع الثورات العربية تميز بازدواجية المعايير. فبينما أنفق الحلف آلاف الدولارات من أجل محاربة نظام القذافي بحجة الدفاع عن الشعوب العربية وحقها في تقرير مصيرها، فإنه لم يحرك ساكنًا تجاه بعض الثورات

في بلاد عربية أخرى مثل سوريا واليمن. بل لم يتعد دوره مجرد الشجب والإدانة فيما يتعلق بالمجازر التي يرتكبها رؤساء تلك الدول على مرأى ومسمع من العالم أجمع.

وبهذا، يتضح أن حلف الأطلنطي إنما هدف -بتدخله في ليبيا- إلى تحقيق مصالح غربية تتمثل بالأساس في السيطرة على النفط الليبي؛ حيث يعد احتياطي النفط الليبي من أضخم احتياطيات النفط في العالم، إلى جانب قربه من موانئ التصدير. كذلك بتدمير البنية التحتية، تأتي العملية الأكثر أهمية وهي إعادة الإعمار، حيث تتنافس الدول الغربية على أنصبة شركاتها في إعادة الإعمار، وإرسال الخبراء وغير ذلك مما يساعد في عملية تحريك الاقتصاد الغربي بعد توجهه إلى الركود بسبب ديون منطقة اليورو مثل اليونان وغيرها، ما أثقل كاهل اقتصاد الاتحاد الأوروبي ودفعه إلى مرحلة الركود المحتمل وما صاحب ذلك من هبوط شديد لليورو في مواجهة الدولار الأمريكي.

في هذا الإطار، يذكر أشرف كشك أنه «مع أهمية المرجعية الإقليمية، التي تتمثل في قرار الجامعة العربية وما تلاها من مشاركة دول خليجية، وهي قطر والإمارات والكويت في عمليات الناتو في ليبيا، فإن الحديث عن ازدواجية المعايير الدولية كان حاضرًا وبقوة. ففي الوقت الذي تتحدث فيه الدول الغربية عن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا واستهداف قوات القذافي للمدنيين، فإن تلك الدول ذاتها هي من قدَّمت دعمًا هائلا للقوات المسلحة في ليبيا، وهو ما عكسته مشاركة هذه الدول علي نطاق واسع في معرض السلاح الذي أقيم في ليبيا في نوفمبر ٢٠١٠، كما كانت هناك تساؤلات حول سبب التدخل في ليبيا، وغض الطرف عن حالات أخرى ربما مماثلة أو أكثر سوءًا في سوريا أو اليمن (..). ولا شك في أن السيطرة الأوروبية على المنطقة، إبان أعوام القرنين التاسع عشر والعشرين، من شأنها تعزيز استمرارية مشاعر الشك والريبة في السياسات الغربية عمومًا تجاه المنطقة العربية، حتى وإن كانت بغطاء أممي مدعوم بتأييد عربي»[٤٣].

إن وجود حلف الأطلنطي في المنطقة العربية قد اتخذ أشكالا مختلفة تنوعت ما بين شراكات أمنية تعاونية (الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون) إلى تدريب القوات الأمنية في العراق إلى التدخل العسكري المباشر في ليبيا. حيث يرتبط اهتمام الحلف بالمنطقة بثنائية المصالح والتهديدات التي تمثلها المنطقة العربية للحلف. وبغض النظر عن شكل التواجد الأطلسي في المنطقة، فإن هذا التواجد يُعيد صياغة المعادلة الأمنية في المنطقة بشكل لا يصب في مصلحة الدول العربية. خاصةً في ظل إعلان الحلف بشكل صريح عن نيته التدخل في المناطق التي تشكل تهديدًا لمصالحه، ما يؤكد أن حالة ليبيا لن تكون الأخيرة. وفي ظل انطواء المنطقة العربية على معظم التهديدات التي صاغها الحلف بشكل واسع لتشمل كل شيء وأي شيء، فإن سيناريوهات الوجود الأطلسي في المنطقة التي تحتوي على مصالح حيوية لدول الحلف لا حصر لها.

كما أن الوجود الأطلسي في ليبيا يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي المصري الذي سيظل مرتبطًا بمدى استقرار الأوضاع في ليبيا. فقد سبق أن رأينا كيف مثلت الحدود الجغرافية المشتركة والعمالة المصرية في ليبيا قيدًا على السياسة الخارجية المصرية في ظل نظام مستبد لكنه عربي، فكيف نتوقع أن يكون تأثير وجود حلف غربي بهذا الحجم في الجوار الليبي على الأمن القومي المصري.

بالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقات الوثيقة بين حلف الأطلنطي والكيان الصهيوني المغتصب، إلى جانب تخويل الحلف لنفسه حق التدخل في أزمات تتعلق بندرة المياه العذبة مما يفتح احتمالات تدخله في مشكلة حوض النيل، تشكل جميعًا تهديدًا للأمن القومي المصري بشكلٍ خاص والعربي بشكلٍ عام.

وبهذا المعنى يذكر أشرف كشك «أن ولوج منظمة عسكرية بحجم ووزن الناتو إلى المنطقة العربية يُعَدُّ تطورًا مهمًا بالنسبة للأمن القومي العربي على أكثر من صعيد. إن منح الحلف لنفسه حق القيام بـ«المهام الأمنية» في مناطق مختلفة من العالم، وهو مصطلح فضفاض قدم بموجبه دعمًا للولايات المتحدة في غزوها للعراق، ثم التدخل في ليبيا، يعني فقدان الجامعة العربية -وهي الكيان المؤسسي الذي يجسد هوية الأمن القومي العربي- زمام المبادرة بشأن الأزمات العربية لصالح منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي ظل الوجود الأطلسي في المنطقة العربية، فإن الحلف سيكون طرفًا في الترتيبات الأمنية المستقبلية. وقد تصبح منطقة الخليج، التي لم ينشأ فيها حتى الآن نظام أمني إقليمي، جزءًا من «فكرة الناتو الشرق أوسطي»، وهي إحدى الصيغ التي طُرحت لأمن الخليج، وتضم إلى جانب دول الخليج الدول الأخرى «المعتدلة»، بالإضافة إلى أطراف أخرى من دول الجوار. وفي ظل مبادرتَيْ حلف الناتو تجاه المنطقة العربية -الحوار المتوسطي عام ١٩٩٤، واسطنبول عام ٢٠٠٤- فضلا عن موافقة تركيا على قرار الناتو بنشر الدرع الصاروخية علي أراضيها بنهاية عام ٢٠١٥، وتأكيد وزير الدفاع التركي أن قاعدة أزمير الجوية التابعة لحلف الناتو سوف تتحول إلى مركز قيادة للقوات البرية للحلف، بالإضافة إلى العلاقات المتنامية بين حلف الناتو وإسرائيل، وخطط الناتو لإصلاح المؤسسات الدفاعية في الدول العربية (حالة العراق نموذجًا) ضمن ما يُعرف بـ«الأمن الناعم»، فإننا إزاء معادلة أمنية جديدة آخذة في التشكلُّ، طرفها الرئيس هو حلف الناتو،

إلى جانب أطراف إقليمية أخرى قد لا تتوافق مصالحها بالضرورة مع المصالح العربية»(٤٤).

الهوامش:

(١) نادية محمود مصطفى، السياسة الخارجية المصرية والثورة: دراسة في تأثير العوامل الخارجية (٢٥/١-٢٠١١/٥/٣٠)، بحث مقدم إلى مؤتمر «الثورة المصرية: الملامح والمآلات»، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، ٣٠ مايو-١يونية ٢٠١١، تحت الطبع، ص١.

(٢) نسيبة أشرف محمد، الحوار المتوسطي في إطار المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص٢.

(٣) المرجع السابق، ص٣، ٤.

(4) Opening Remarks by NATO Secretary General Andres Fogh Rasmussen at the meeting of defence ministers, Brussels. http://www.nato.int/cps/en/natolive/opinions_71398.htm?selectedLocale=en (accessed March 2012).

(5) David S. Yost, Nato transformed: The Alliance's New Roles in International Security (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1998, P. 74.

(6) The Alliance's Strategic Concept, Agreed by the Heads of States and Governments Participating in the Meeting of the North Atlantic Council, November 8, 1991. (Art. 28-30). http://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_23847.htm (Accessed July, 2011).

(٧) نسيبة أشرف، مرجع سابق.

(8) The Alliance's Strategic Concept, Approved by the heads of states and governments participating in the meeting of North Atlantic Council in Washington D.C., 24-4-1999, Art. 24. .http://www.nato.int/docu/pr/1999/p99-065e.htm (Accessed May 2006).

(9) S. Nelson Drew, Keith W. Dayton, William J. Ervin, M. Barry Keck, and Philip C. Marcum; The future of Nato: facing an unreliable enemy in an uncertain environment (New York: Praeger publisher, 1991), p.47-48.

(10) Mohamed Kadry Said, Assessing Nato's Mediterranean dialogue, Nato Review: Taking Nato's Partnership forward (Spring 2004).

(11) Andres Fogh Rasmussen, NATO and Arab Spring, New York TIMES, May 31, 2011. http://www.nytimes.com/2011/06/01/opinion/01iht-edrasmussen01.html?_r=1 (Accessed February, 2012).

(12) Andres Fogh Rasmussen, "Hungry for Security: Can NATO Help in Humanitarian Crisis?", Speech by NATO Secretary General Andres Fogh Rasmussen, Erasmus University, Rotterdam, the Netherlands. http://www.nato.int/cps/en/natolive/opinions_71864.htm?selectedLocale=en (Accessed February, 2012).

(13) The Alliance's Strategic Concept, 1999, Op. Cit.

(14) Nato, Strategic Concept for the Defence and Security of the Members of North Atlantic Treaty Organization, Lisbon, November 19-20, 2010, para 11. http://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_68580.htm (Accessed July 2011)

(15) Ibid, p.15.

(١٦) بيد أن التوسع الشديد في تعريف التهديدات الأمنية للدول الأعضاء منذ نهاية الحرب الباردة -وبشكلٍ خاص في المفهوم الاستراتيجي لعام ٢٠١٠- إنما يلقي بالكثير من الشكوك حول مصداقية هذه الادعاءات، ويبعث على التساؤل عما إذا كان الحلف يتخذ من تلك التهديدات - التي توسعت لتشمل كل شيء بدايةً من قيود البيئة حتى الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل والتي يُترك للحلف تعريفها وتحديد المناطق التي تتركز فيها- ذريعة للتدخل في أي منطقة من العالم، عبر أدوات وآليات مختلفة وصولا إلى استخدام القوة العسكرية بشكلٍ منفرد وبدرجة تجعل الحلف يلعب دور «الشرطي العالمي» ليحل بالتدريج محل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وهو ما حدث في الحالة الليبية تحت مسمى التدخل الإنساني لحماية المدنيين أو مسئولية الحماية.

(17) Strategic Concept, 1991, Art. 32, 47.

(18) Lavinia Busca, Nato in the Post Cold War Era: the New York Times Reaction to Enlargement and to Romaini's Candidacy, (Master Thesis, Florida Atlantic University, Florida, August 2004), p.55.

(١٩) مصطفى علوي سيف، استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، أبو ظبي: مركز

الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٢٩، ٢٠٠٨، ص١٤.

(20) Paul Cornish, A strategic concept for the twenty first century, Defense Analysis 15: 3, 1999, P. 254.

(21) The Alliance's Strategic Concept, 1999, Op. Cit. Para 50.

(22) Ibid, Para 21.

(٢٣) نص القرارين ١٩٧٣، ١٩٧٠ متاح على الصفحة الرسمية للأمم المتحدة على الروابط التالية:

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/268/37/PDF/N1126837.pdf?OpenElement

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/245/56/PDF/N1124556.pdf?OpenElement (Accessed February, 2012).

(24) Andres Fogh Rasmussen, NATO and Arab Spring, Op. Cit.

(٢٥) انظر الموقع الرسمي لحلف الأطلنطي على الرابط التالي:

http://www.nato.int/cps/en/natolive/news_80133.htm?selectedLocale=en

(26) Press conference by NATO Secretary General on the latest developments in Libya and Operation Unified Protector, 21 October 2011.http://www.nato.int/cps/en/natolive/opinions_79807.htm?selectedLocale=en (Accessed February 2012).

(٢٧) حيث اقتصرت مشاركة أعضاء الحلف الرئيسيين على أزمتين هما؛ حرب الخليج الثانية التي شاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، والحرب العراقية الإيرانية التي شارك فيها بعض أعضاء الحلف.

(٢٨) فهمي هويدي، ليبيا المحررة والمحيرة، جريدة الشروق، ٢٩ أكتوبر ٢٠١١، متاحة على الرابط التالي:

http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=28102011&id=d63e15ca-8340-4a5d-b954-a40a94dc12e4

(29) http://arabic.cntv.cn/program/news_ar/20111027/104591.shtml

(٣٠) التصريح منشور في جريدة الشروق، ٢٧ أكتوبر ٢٠١١

http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=28102011&id=d63e15ca-8340-4a5d-b954-a40a94dc12e4

(31) Andres Fogh Rasmussen, NATO after Libya, Op. Cit.

(٣٢) فهمي هويدي، ليبيا المحررة والمحيرة، مرجع سابق.

(٣٣) جميل مطر، ليبيا تعود إلى الوصاية الدولية، بوابة الشروق، ٨ سبتمبر ٢٠١١. متاحة على الرابط التالي:

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=07092011&id=003ae01a-decc-4a69-b1c7-f0501fa66b22

(٣٤) فهمي هويدي، ليبيا المحررة والمحيرة، مرجع سابق.

(35) Andres Fogh Rasmussen, "NATO after Libya: The Atlantic Alliance in Austere Times", Foreign Affairs, 2:91, August 2011.

http://www.foreignaffairs.com/articles/67915/anders-fogh-rasmussen/nato-after-libya

(36) Alex Begley, "The New Security Dynamic in the Mediterranean", Washington Report on Middle East Affairs, 6:30, August 2011, p.53. http://search.ebscohost.com.library.aucegypt.edu:2048/login.aspx?direct=true&db=pwh&AN=63151270&site=pov-live

(37) Nato, Strategic Concept for the Defence and Security of the Members of North Atlantic Treaty Organization, Lisbon, November 19-20, 2010, Para 15.

http://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_68580.htm (Accessed July 2011)

(38) Andres Fogh Rasmussen, NATO after Libya, Op. Cit.

(39) http://www.forum.ennaharonline.com/thread31553.html

(٤٠) انظر تصريحات الأمين العام لحلف الأطلنطي على الرابط التالي:

http://www.presstv.ir/detail/227261.html

(41) Andres Fogh Rasmussen, NATO and Arab Spring, Op. Cit.

(٤٢) أكثر من ٧٠٪ من العمليات العسكرية للحلف.

(٤٣) أشرف كشك، حلف الأطلنطي: من الشراكات الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، السياسة الدولية ١٨٥: ٤٦، يوليو ٢٠١١.

(٤٤) المرجع السابق.